ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/337889920

ال مجلس الوطني االنتقالي الليبي بعنوان بحثية ورقة : والمهني التقني والتدريب التعليم العمل لسوق مالئمته ومدى ليبيا فى م إعداد ن : أ . ال...

Article · December 2019

CITATIONS
0

READS
9

1 author:

Nagia Nagi
University of Tripoli

4 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Project PSYCHOLOGICAL WELLING IN LIBYA, PILOT STUDY View project

Project Common psychological symptoms in women with PCOS, a field study on a sample of women attending Tripoli infertility center, View project

All content following this page was uploaded by Nagia Nagi on 11 December 2019.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

المجلس الوطني الانتقالي الليبي

ورقة بحثية بعنوان :

التعليم والتدريب التقني والمهني فى ليبيا ومدى ملائمته لسوق العمل

من إعداد :

أ . نجية ناجى احمد الوسيع

أ . مروة حسين على عوين

كلية التربية

جامعة الزاوية

المقدمة :

إن التنمية لا تتم عن طريق استعارة ونقل التقنية المتطورة والخبرات من الدول المتقدمة ، بل تتحقق عن طريق تنمية القدرات الذاتية المحلية بوضع نظام مدروس علميا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا يؤدي إلى خلق وبلورة شخصية علمية مستقلة تساير وتواكب التطور التقني في العالم الحديث وتتلاءم مع متطلبات البيئة المحلية .

وإدراكا من الدولة الليبية بأهمية دور التعليم والتدريب التقني والمهني في إعداد العناصر والكوادر البشرية إعدادا علميا مهنيا ضمن برامج وخطط منظمة ومقننة تكسبها المهارات والمعارف التي تجعل تلك الكوادر قادرة على مواكبة المتغيرات والمستجدات في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والمعلومات والتجارة العالمية ، وتمكنها من الإحلال محل الخبرات والعمالة الأجنبية ، وترفع من مستوى التنمية الاقتصادية وتحقق رفاهية الفرد والمجتمع . فقد سعت إلي اتخاذ الكثير من الإجراءات والاستراتجيات لخلق وتطوير قطاع التعليم والتدريب كميا ونوعيا . حيث أنشئت خلال العقود الثلاثة الماضية قطاعات وهيئات إشرافية وتنفيذية وتخصصية في مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني والحرفي . وقد شكلت لجان استشارية وتخطيطية لوضع الأهداف والاستراتيجيات والخطط والهيكلية ، كما تم نشر وزيادة مؤسسات ومراكز ومعاهد التعليم والتدريب المختصة ، وأدخلت أساليب وأنماط وتقنيات جديدة وأعيد النظر في التخصصات المعتمدة واستحدثت تخصصات ملائمة للمرأة وبرامج للمتسربين من مسارات التعليم والتدريب وبرامج لذوي الاحتياجات الخاصة ، كما أعدت مناهج والفت كتب ومذكرات منهجية منفذة ، إضافة إلى إنشاء وتطوير المباني والمؤسسات والورش والمعامل التي تتناسب مع التخصصات المعتمدة .

أولا :- الإجراءات والإصلاحات المنجزة فى مجال التعليم والتدريب المهنى :-

أ-التشريعات واللوائح والاستراتيجيات :-

ضمانا لفعالية جميع برامج التعليم التقني والتدريب المهني بجميع مستوياته وجهاته سُنت التشريعات والقوانين ووضُعت السياسات والاستراتيجيات التي تضمن الحقوق للجميع وتوحد المعايير والمجهودات بشكل تنسيقي بين جهات الإشراف المختلفة العامة والخاصة لتحقيق الأهداف التنموية المخطط لها . لذلك شملت التشريعات أهم المفاهيم التالية :-

١- إن التعليم العام في مرحلته الأساسية (المرحلتين الابتدائية والإعدادية) إلزامي .(٢١ ، ٩)

٢- يكفل نظام التعليم تنوع تخصصاته بما يلائم بين رغبات أبنائه وخططه التنموية لتوفير حياة حرة كريمة ، وبما يضمن مستقبل أفراده في تطوير قدراتهم وقدرات مجتمعهم في امتلاك أسباب القوة . (٣٣ ، ٩)

٣- إن خدمات التعليم العام والتقني والمهني لجميع مراحله وتخصصاته تقدم عبر مؤسسات مرخص لها طبقا للقانون ولوائحه التنفيذية وتحت إشراف الوزارة المختصة وتكون في صورة فردية أو شركة مساهمة أو مؤسسة عامة ، وتضع الوزارة نظام عملها وطرق تمويلها ، ولا تنشا أية مؤسسة لرفع الكفاءة أو للإعداد الأساسي بغرض إكساب المهارة أو المعرفة في أي مجال أو تخصص إلا بعد موافقة الوزارة المختصة .(١٢ ، ٧)

٤- يتحمل المجتمع بالتضامن تعليم غير القادرين على تحمل نفقاته في جميع المراحل وتضع رئاسة الوزراء الضوابط المتعلقة بذلك .

٥- ان النظام التعليمي في الدولة الليبية ذو خصوصية متميزة في المنطلقات والأهداف واليات التنفيذ ، ويتفاعل مع التطورات الحاصلة في العالم فيتأثر بها و يؤثر فيها ، ويتجلى ذلك في تقديم عدة تجارب كتجربة منزلية التعليم وصياغة البنية التعليمية الجديدة باستحداث الثانويات التخصصية وخلق نظام تدريبي مهني فعال يستجيب لطموحات المجتمع المستقبلية .

وتأكيدا لاهتمام الدولة الليبية بتنمية القوى العاملة وتطويرها فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (٨٣) لسنة ١٣٧٢ و.ر (٢٠٠٤) بشان تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل سابقاً ، وقد حددت المادة الأولى من القرار إن الهدف الأساسي من استحداث هذا القطاع هو تنفيذ قرارات فاعلة في مجالات إعداد وتنمية القوي العاملة بشتى طرق التدريب والتشغيل في مختلف المراحل المهنية ، وخلق إدارة قادرة وفعالة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة لذلك وفقا للأتي :-

- تطوير وتحديث ورفع قدرة الأداء الإداري للأجهزة الإدارية بالهيئات والمؤسسات والشركات العامة في مختلف المناطق ، وتنظيمها وهيكلتها بالمستوى الذي يجعلها قادرة علي أداء المهام المناطة بها .

- تطوير التشريعات والنظم المتعلقة بمجالات القوى العاملة والتدريب والتشغيل ، ومتابعة تنفيذها ضمانا لحسن الأداء وسلامة التطبيق ، واقتراح وتنفيذ سياسات القوي العاملة والاستخدام .
- وضع خطط لإعداد الملاكات البشرية القادرة على الاستعمال الأمثل للمعدات والآلات التقنية الحديثة وصيانتها وإطالة عمرها .
- تشجيع التدريب والإقبال على ممارسة واكتساب المهارات التقنية والمهنية .
- وضع خطط تدريب وتأهيل القوي العاملة الوطنية ، وإكسابها المهارات اللازمة للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني ، وتشجيع المرأة وإقحامها للمساهمة بفاعلية في قوى العمل الوطنية .
- دراسة احتياجات المجتمع من القوى العاملة على ضوء خطط التنمية ، واقتراح أساليب التوازن بين العرض والطلب كمّاً ونوعا ، وتنظيم سوق العمل ووضع ضوابط الاستخدام .
- الاهتمام بتحويل الأفراد الباحثين عن عمل والراغبين في التحول إلى الإنتاج من موظفي الجهاز الإداري إلى مواقع الإنتاج .(٢٣ – ٢٥ ، ٨) .

ب– التعليم والتكوين الأساسي :

تحديثا لفلسفة ومناهج التعليم العام الأساسي فقد تم إدخال مبادئ التعليم المهني ضمن هذه المرحلة بتدريس مادة (التربية المهنية والتقنية) كتمهيد لمجال التعليم التقني والمهني وتعريف الطالب بسوق العمل المستقبلي ومجالاته ولإكساب المعارف والمعلومات المتطورة .

وضماناً لتقليص نسبة البطالة فقد احتضنت الدولة المتسربين من مرحلة التعليم العام الأساسي حيث أنشأت مراكز التكوين الأساسي لتدريبهم وإكسابهم حرفة مهنية تمكنهم من المشاركة بسوق العمل والانخراط بمجالات الإنتاج ، وقد صممت المناهج بحيث تكون تدريبية عملية حرفية .(٧٥ ، ١) .

ج- التعليم المتوسط (الثانويات التخصصية) :-

لقد مر التعليم المتوسط بتغيرات أساسية وجوهرية في فلسفته ومناهجه وعلاقته بالتدريب و التعليم العالي وسوق العمل ، ومن أهم هذه التغيرات النظرة الوظيفية المزدوجة لهذه المرحلة بمعنى إعداد خريجيها لمواصلة الدراسة بالتعليم والتدريب العالي ، وفي نفس الوقت تأهيلهم لسوق العمل والإنتاج بتزويدهم بأساس من المهارات والمعارف التخصصية التي تساعدهم علي مزاولة مهنة منتجة .

وبناء على ذلك تم إحلال الثانويات العامة بالثانويات التخصصية والتي تهدف إلى التخصص المبكر الذي يساعد الطالب على اختياره لتخصصه الدقيق في التعليم العالي (معاهد مهنية تقنية عليا أو جامعات) كما تزود الطلاب بأساس مهني عملي يمكنهم من ممارسة مهنة مناسبة ضمن تخصصاتهم لمن لم تمكنه ظروفه أو قدراته من مواصلة الدراسة . وقد تم تجسيد النظرة الوظيفية المزدوجة للتعليم الثانوي التخصصي من خلال التوازن ما بين المقررات النظرية والعملية و من خلال تنوع المجالات العلمية والفنية بما يتفق مع احتياجات التنمية .(٥٥، ٧)

د- التدريب المتوسط (الثانويات المهنية) :-

تم إدخال تعديلات متتالية على هذه المرحلة نظرا لأهميتها حيث أنها تهدف إلى تدريب المتدربين على مهن وتخصصات محددة بهدف توفير أيد مدربة ماهرة ، حيث صممت المناهج بنسبة ٧٠% تدريب عملي و ٣٠% تمثل الحد الضروري من المعارف النظرية ، ولا تعد هذه المرحلة منتسبيها للدراسة الجامعية ، بل تؤهلهم لسوق العمل مباشرة ، وقد تنوعت التخصصات المعتمدة بها (٤٧ تخصص) بحيث تتيح المجال لطلاب التعلم الأساسي من اختيار التخصص الملائم وبحيث تغطي المجالات المطلوبة بسوق العمل ، ويشكل خريجو هذه المرحلة حلقة الوصل بين خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز المهنية العليا وبين العمال غير المهرة في هرم القوى العاملة .(٧٣، ٩)

وفي إطار التوازن بين الجنسين (ذكور/إناث) فقد أولت الدولة الليبية اهتماما خاصا بافتتاح مراكز تدريب المرأة ذات التخصصات الملائمة لطبيعتها وقد شملت ما يزيد عن ١٢ تخصص .

وقد تم إعداد المناهج بالتعاون مع مؤسسات عالمية متخصصة ، وتم تألف العديد من الكتب والمذكرات المنفذة ووردت المعدات والوسائل التدريبية والورش والمعامل اللازمة ، كما طورت المباني لتتناسب والتخصصات المهنية .

هـ- التدريب العالي (المراكز المهنية العليا) :-

إضافة إلى الجامعات والكليات التي انتشرت في جميع مناطق الجماهيرية الليبية (١٤ جامعة ضمت ٩٠ كلية) فقد حرصت الدولة على إنشاء المراكز التدريبية العليا التي تساهم في توفير الكوادر التقنية ذات المؤهلات العالة وفقا للتكنولوجيا المتقدمة بسوق العمل والإنتاج (١٤٧ مركزاً) شملت المراكز التخصصية ومراكز إعداد المدربين والمراكز الشاملة ومراكز إعداد المعلمين .(١٢ ، ١١)

و-تدريب المتسربين :-

ضماناً لتقليص نسبة البطالة فقد احتضنت الدولة المتسربين من مراحل التعليم المختلفة وهيئت لهم برامج علاجية تؤهلهم كمواطنين فاعلين في المجتمع ، وقد بلغت نسبة المتسربين حوالي ٢٠% من المسجلين بمرحلة التعليم الثانوي وحوالي ١٥% من المسجلين بمرحلة التعليم العالي الجامعي أو المهني ومعظمهم من الفتيات .(١٢٣ ، ٤)

ومن أسباب التسرب الآتي :-

- تدني مستوي استيعاب بعض الطلاب نظرا لضعف قدراتهم الشخصية أو لتدني مستوي التعليم مما يجعلهم يفضلون ترك مقاعد الدراسة والتوجه إلي سوق العمل رغم عدم كفاءتهم لذلك .
- اضطرار بعض التلاميذ من الأسر ذوي الدخل المحدود إلي ترك الدارس للانخراط في النشاطات الخدمية والإنتاجية لمساعدة الأسر ماليا .
- إصرار بعض أولياء الأمور وخاصة في الأرياف والمناطق النائية على عدم مواصلة بناتهم للتعليم العالي والإقامة ببيوت الطالبات التابعة لجامعات المدن.

وقد حرصت الدولة الليبية علي تبني هؤلاء المتسربين وتوفير البرامج والمؤسسات التي توفر لهم مستوى من التعليم والتدريب يتناسب وقدراتهم وظروفهم الخاصة وقدر الإمكان للرفع من مستواهم الفكري والتربوي والثقافي والمهني لإدماجهم ضمن المجتمع المنتج وإبعادهم عن الانحراف والفشل .

ومن هذه البرامج ما يلي :-

١- اعتماد مراكز التكوين الأساسي (مدتها من ١-٢ سنة تدريبية) تهدف لتدريب المتسربين من التعليم الأساسي لإكسابهم حرفة مهنية تمكنهم من الإنخراط بسوق الإنتاج وفقا لمجالات محددة وبقدرات مقننة

٢- اعتماد نظام الدبلوم الفني التخصصي (ثلاث دورات تدريبية) للمتسربين من التعليم والتدريب العالي لتأهيلهم في مجال مهني محدد وبتوصيف مهني ووظيفي مقنن يمكنهم من المشاركة بفعالية بيئة العمل

٣- برامج التدريب النوعي والتي تتم داخل المؤسسات والمصانع بغرض تهيئة الطلاب ورفع كفاءتهم وتأهيلهم للعمل ضمن تلك المؤسسات والمواقع على أن يتم اعتماد المناهج والشهادات من الجهات المختصة بالدولة

٤- توفير المنارات الدينية والمساجد كمؤسسات تعليمية تقدم برامج لتدريس القران الكريم وعلومه وآدابه وعلوم اللغة العربية والثقافة الإسلامية بمستويات مختلفة تساعد على رفع المستوى التعليمي والتربوي والأخلاقي والثقافي للطلاب

٥- البرامج التعليمية التي تقدمها الإذاعات المرئية (التلفزيون) والمسموعة (الراديو) والموجهة بقصد التوعية والحماية الاجتماعية إضافة إلى التأهيل التربوي والمهني الذي يساعد الشباب غير المؤهل أو العاطل عن العمل أو الفتيات اللواتي يسعين للدخول لسوق العمل أو العودة إليه على معرفة فرص العمل ومجالاته المتاحة وطرق التأهيل لها والحصول عليها إضافة إلى البرامج التدريبية المختصة التي تمدهم بالمعارف والمعلومات المختصة

٦- الجامعة المفتوحة / وهي تعد من ضمن الجامعات الليبية (ولكنها ذات مورد مالي ذاتي) ونظام الدراسة بها عن طريق الانتساب، وقد أسهمت هذه الجامعة في تأهيل وإعادة تأهيل الكثير من الطلاب سواء أكانوا عاملين أو لم تسمح لهم ظروفهم بمواصلة الدراسة بالجامعات الليبية المنتظمة .

٧- البرامج التي يقدمها القطاع الخاص أو القطاع الأهلي في شكل مدارس خاصة أو أهلية أو تعاونية ، وهذا النوع لا يتقيد بأنماط التعليم التقليدي بل يتمتع بمرونة علي شكل دورات وبرامج تدريبية وتأهيلية تستجيب للحاجات المختلفة للطلاب اللذين لم يستطيعوا مواصلة دراستهم ويرغبون بالمشاركة في الحياة العملية والمنتجة . (٧١ ، ٢)

ز- برامج ذوي الاحتياجات الخاصة :-

بناء على الاستراتيجيات والسياسات والأهداف التي بني عليها نظام التعليم والتدريب في الدولة الليبية والتي تنص علي إن التعليم العام والتعليم التقني والمهني حق لجميع أفراد المجتمع يكفله القانون ، فقد سعت الدولة إلى توفير برامج ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني مجانا لكل الشرائح والفئات مهما كانت أوضاعها الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الجغرافية أو الدينية.

وقد أولت الدولة اهتماما خاصاً بالفئات الخاصة حيث أنشئت مراكز تدريبية ذات تخصصات ملائمة للمرأة لتشجيعها على التعامل مع التقنيات الحديثة ووسائل الإتصال المتجددة والمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية . وقد شكلت نسبة الإناث المنتسبات إلى جميع مراحل التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط والعالي ما يعادل ٥٠ % من المجموع الكلي للطلاب .(٦٧ ، ٣)

كما تم إنشاء العديد من مراكز التكوين الأساسي للمرأة (مراكز التنمية الريفية) والتي استهدفت الأسر الريفية خاصة ، حيث أنها تعتبر وحدة إنتاجية واستهلاكية في نفس الوقت ، وذلك لمساعدتها على محو الأمية المهنية وعلى الاستغلال الأمثل لمواردها وإمكانياتها المتاحة وجهدها الذاتي ، وذلك بإدخال الأساليب التقنية الحديثة وتوفير المرشدين والموجهين المتخصصين ، ولخلق فرص عمل تقلل من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وتسهم في إعادة التوزيع السكاني وفقاً لمواقع الإنتاج وبالتالي خفض نسبة البطالة .

ولم تنسى الدولة أهمية الاهتمام بذوي الإعاقات الجسدية أو الذهنية ، حيث أقيمت لهم مدارس ومراكز خاصة تمنحهم الرعاية والتعليم والمهارات الممكنة والتوازن الاجتماعي والتفاعل مع البيئة .

كما تم التركيز على برامج التعليم والتأهيل التي تقدم في إطار مؤسسات الرعاية والإصلاح الاجتماعي مثل مؤسسات رعاية الأحداث أو السجون أو مدمني المخدرات ، بحيث يتم إعدادهم للعودة والتكيف مع الحياة الاجتماعية والتمكن من حرفة أو مهنة لكسب الرزق ضماناً لتحويلهم إلى مواطنين فاعلين اجتماعياً واقتصادياً .

وقد وصل الاهتمام إلى إعداد برامج خاصة للمرضى المزمنين المعزولين (مثل مرضى الإيدز) لخلق جو بيئي اجتماعي ، والرفع من روحهم المعنوية عبر قدرتهم الفعالة على العطاء والجهد المثمر .

وقد صممت كل تلك البرامج الموجهة للفئات الخاصة وفقاً لاحتياجات كل فئة والأسلوب الأمثل لها .

ح- التعليم والتدريب الحر (القطاع الخاص) :-

نظراً لارتفاع كلفة نشر التعليم والتدريب التقني والمهني ، فقد رأت الدولة الليبية إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة تطوير وتمويل العملية والتدريبية بإنشاء مؤسسات التعليم والتدريب الحر لجميع مراحل التعليم والتدريب من رياض الأطفال وحتى التعليم والتدريب العالي ، وقد تم استصدار عدة قرارات وتشريعات تنظم هذه المشاركة ، وبناء على هذه القرارات تم ظهور النشاطات الحرة التالية :-

١- منزلية التعليم الأساسي :-

وهو نوع من التعليم الحر الذي يساعد على نشر التعليم والمعرفة ومحو الأمية ، حيث يتلقى الطفل (أو من فاته الالتحاق بالمدارس) تعليمه الأساسي بالمنزل عن طريق القنوات التعليمية المرئية (التلفزيونية) المخصصة لهذا الغرض والتي توفر بالصورة والصوت مادة علمية بأسلوب تربوي مناسب لكل مرحلة ، وذلك بمساعدة الوالدين مع المتابعة المشرفة من المدرسة والتي يرتبط بها الطالب من خلال الاختيارات الدورية والامتحانات النهائية والتقييم المستمر ، ولا يشترط هذا البرنامج مواعيد دراسية محددة لبدء كل سنة دراسية ولا مواعيد ثابتة للامتحانات ، بحيث تتيح الفرصة للطلاب الموهوبين للتميز والتقدم في السلم التعليمي خلال برنامج زمني مثالي .

ورغم أن عمر التجربة قصير نسبياً إلا أنها لاقت إقبالاً جماهيرياً مشجعاً حيث بلغ عدد المنسبين إلى منزلية التعليم خلال عام ١٩٩٩/٩٨ (٢٨٤٣٥) طفلاً وطفلة وهو العام الاول لانطلاق هذه التجربة .(١٢٦، ١٣)

٢- التعليم والتدريب الحر:-

نظراً لاتساع ربوع الدولة الليبية وتعدد مناطقها الجغرافية فإن العملية التعليمية والتدريبية – خاصة في ظل التطورات التقنية المتسارعة – قد أصبحت تمثل عبئاً ثقيلاً على الدولة ، ولهذا فإن اعتماد التعليم والتدريب الحر ومؤسساته تعتبر استراتيجية هامة لدعم نشر التعليم وتعميمه ومحو الأمية وخاصة المهنية ، ولتمويل برامج التدريب المهني والتقني ذات الكلفة العالية ووفقاً لمستجدات التكنولوجيا الحديثة والتطورات المتجددة بسوق العمل والإنتاج .

ورغم أن التعليم والتدريب الحر يزاول نشاطاته في ضوء الأهداف والاستراتيجيات والسياسات التعليمية والتدريبية المقننة والمعتمدة ، إلا انه يتمتع بعدة ميزات مثل المرونة وتعدد مساراته وتخصصاته مما يوسع حرية الاختيار للطلاب ، وإمكانية تغير برامجه وفقا للطلب ووفقا لمتطلبات سوق العمل .

وقد بلغ عدد المؤسسات التعليمية التدريبية خلال سنة ١٩٩٩/٩٨ (٢٤٣) مؤسسة ، ضمت ٢٧٤٦٨ طالبا وطالبة في مختلف مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني الأساسية والمتوسطة والعليا إضافة إلى الدورات التدريبية القصيرة وهذا العام هو الاول لتنفيذ هذه الرؤية .(٤٧ ، ٥)

٣- الجامعة المفتوحة :-

دعماً لحرية التعليم وباعتباره عملية مستمرة متلازمة مع تطور العلم وتطور وسائل الإنتاج فقد صدر القرار رقم (٦٧٠) لسنة ١٩٨٧ بإنشاء الجامعة المفتوحة والتي تعتمد على التمويل الذاتي من خلال الرسوم الدراسية وعائدات نشر وبيع الكتب المنهجية والمرجعية ، وتعتمد على نظام الانتساب ، وقد بلغ عدد الطلاب المنتسبين إليها خلال سنة ٢٠٠٣ (٢٥٠٠٠) طالبا وطالبة وقد توزع عدد (١٤) فرع لهذه الجامعة بالمناطق المختلفة بالجماهيرية ومن مميزات نظامها وبرامجها المرونة والتنوع مما يساعد الكثير من العاملين على مواصلة دراستهم أثناء الخدمة وإعادة تأهيلهم. (٩٥ ، ٩)

ط- التعاون العربي والدولي :-

كانت الدولة الليبية - ومازالت- سباقة دائما إلى دعم جميع أنواع التعاون العربي والإقليمي والدولي في جميع المجالات ، ونورد فيما يلي ملخصا عن مجالات التعاون المختلفة .

التعاون العربي والإقليمي :

تتعاون ليبيا مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية التربوية والثقافية والعلمية حيث تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية والحلقات العملية مع الاتحاد العربي للتعليم التقني واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، هذا إضافة إلى العديد من الاتفاقيات التعاون الثنائية بين الجماهيرية وشقيقاتها من البلدان العربية

وفي إطار التكامل العربي برزت العديد من المؤسسات والنشاطات والبرامج المغاربية(تحت مظلة اتحاد المغرب العربي) من أهمها :-

- اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية والتي انبثقت عنها في مجال التعليم العالي والتقني والمهني- المجلس الوزاري للتكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية والجالية المغاربية .
- الأكاديمية المغاربية للعلوم ومقرها طرابلس .
- الجامعة المغاربية ومقرها طرابلس.
- في إطار هذه المؤسسات المغاربية تم بذل الجهود للتنسيق بين مناهج التعليم الأساسي والثانوي وإجراء البحوث العلمية المشتركة وتبادل العلماء والأساتذة والباحثين والطلاب (٦٤ ، ٣)

التعاون الدولي :-

تحرص ليبيا على مد جسور التعاون مع المنظمات العالمية والدول الأجنبية ، حيث عقدة عدة اتفاقيات من بينها :-

- اتفاقية تعاون مع منظمة العمل الدولية لتطوير معاهد ومراكز التدريب المهني
- تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا ومنظمة اليونسكو لدراسة بعض جوانب التعليم في الدولة الليبية شملت (التعليم الأساسي- تدريب المعلمين- مدربي مراكز التدريب المهني- تعليم اللغة الإنجليزية- تعليم الحاسوب-التدريب التقني والمهني- تقيم وصيانة المختبرات والورش التعليمية) .
- تعاون مع منظمة اليونسكو في مشروع مراجعة وتقييم نظام التعليم العالي

- اتفاقيات مع منظمة اليونسكو لتجهيز المؤسسات والمراكز البحثية بمعدات وأجهزة تعليمية وتدريبية (منها تجهيز كلية الهندسة بجامعة بنغازى مع تدريب كوادر فنية وإعداد فنيي الصيانة) .
- اتفاقيات مع منظمة اليونسكو لإنشاء مراكز علمية متخصصة (مثل مركز الأحياء البحرية بتاجوراء، طرابلس)
- اتفاقية التعاون بين أمانة التعليم سابقا وادارة التكوين المهني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو لتطوير الآتي :-

- تقنية المعلومات في مرحلتي التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط

- المقررات الدراسية للثانويات التخصصية

- تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم

- صادقت ليبيا على العديد من الاتفاقيات شملت التبادل الدولي للمطبوعات واستيراد المواد التربوية والعملية والثقافية
- اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم (٥٥ ، ٨)

ثانياً :- أوجه القصور والتحديات والصعوبات :-

أ- برامج التعليم والتدريب :-

تتعدد وتتشابه أوجه القصور والمشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم والتدريب في العالم العربي ، ورغم الجهود الجدية التي بذلتها الدولة الليبية لتطوير أنظمة التعليم عامة والتعليم والتدريب التقني والمهني خاصة ، ورغم الايجابيات الملموسة مثل تحقيق المساواة التامة في فرص التعليم والعمل لجميع الفئات ومجانية التعليم والتدريب ، وانتشارهما بجميع مناطق ليبيا ، وتوفير البرامج الملائمة للمرأة والفئات الخاصة ، وفتح المجالات أمام مؤسسات التعليم والتدريب الحر ، ورغم الميزانيات المالية الضخمة التي صرفت على عناصر العملية التعليمية والتدريبية من مباني وتجهيزات وبرامج وكوادر تدريسية وتدريبية ، إلا أن برامج التعليم والتدريب مازالت قاصرة عن تحقيق المستهدف من خريجيها ، ولم تصل بهم إلى المستوي المطلوب من الكفاءة والقدرة لشغل سوق العمل الحالي (٤٥ ، ١٠)

ومن أهم التحديات والصعوبات وأوجه الضعف لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني ما يلي :-

١- عدم توفر المعلومات والبيانات المفصلة عن احتياجات سوق العمل الفعلية الحالية والمستقبلية ومواقع الإنتاج المطلوبة مما يؤدي إلى ضعف إعداد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وإرتجاليتها .

٢- الافتقار للتخطيط العملي المدروس للتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم والتدريب من حيث الكيف والكم ، ووفقا لحاجة كل منطقة وحاجة السوق الفعلية لكل بيئة وملائمتها له

٣- ضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب ومواقع الإنتاج والعمل، وعدم ربطها بالتدريب العملي الميداني الذي يمنح الطلاب القدرة علي استيعاب المهنة وإجادتها والتأقلم مع بيئة العمل والتعود على العمل الإنتاجي الجماعي (١٧ ، ٦)

٤- تدني مستوي كفاءة التدريب وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي المتسارع لسوق العمل والإنتاج ووفقا للوظائف والمهن المستحدثة

٥- تدني مستوي أداء المدرسين والمدربين أدى إلى تدني مستوى العملية التعليمية والتدريبية- رغم وجود المناهج الجديدة والتجهيزات المناسبة- وبالتالي أدى إلى انخفاض مستوى استيعاب الطلاب

٦- قصور التوجيه الفني والتربوي للطلاب والمدرسين والمدربين

٧- ضعف إلادارة التعليمية والتدريبية وعدم قدرتها على تطوير وتحسين وإدارة المؤسسات

٨- عدم متابعة الخرجين بعد التخرج للاستفادة من معلومات التغذية الراجعة من مواقع العمل والإنتاج لمراجعة البرامج والمناهج وإعادة تقييمها وتطويرها وفقا للإيجابيات والسلبيات الواردة

٩- رغم فتح المجالات الملائمة للمرأة فما زالت التقاليد الاجتماعية تمنعها من الانتساب لهذه المجالات أو العمل فيها ، وتفضل المجالات الإدارية والخدمية بما في ذلك المتحصلات على شهادات تقنية ومهنية

١٠- عدم توفر برامج تعليمية وتدريبية مرنة ومتعددة المستويات بحيث تناسب جميع الفئات والمتطلبات التعليمية وخاصة لإعادة التأهيل ورفع الكفاءة والدورات التدريبية

١١- انعدام الخدمات الاستشارية والإرشادية والتوجيهية التي تدعم التعليم والتدريب والإنتاج

ب-العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل والقطاعات الإنتاجية :-

بالرغم من أن مصالح القطاعين العام والخاص غير متضاربة وتتحقق مصلحة كل متهما بمساعدة الثاني ، إلا أن الشراكة بينهما شبه معدومة ، فرغم أن نجاح مؤسسات التعليم والتدريب يقاس من خلال قدرة مخرجاته علي تلبية احتياجات سوق العمل من حيث الكم والكيف ، وكفاءة سوق العمل تكمن في قدرته على استيعاب مخرجات برامج التعليم والتدريب وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وجعلها قوي بشرية فاعلة ، إلا أن التنسيق بين الطرفين لا وجود له وقد ازدادت الهوة بين القطاعين اتساعا خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لعدة عوامل سلبية من أهمها :-

١- عدم مساهمة أرباب العمل ومسئولي مواقع الإنتاج في وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات وصياغة برامج التعليم والتدريب

٢- عدم توفر البيانات والمعلومات المحددة والدقيقة عن متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية من القوى البشرية وتخصصاتها ومؤهلاتها بحيث يتم بناء عليها تصميم العمليات التعليمية والتدريبية .

٣- ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وتذبذب معدلات النمو فيه

٤- رغم أن سوق العمل يعاني من عجز واضح في بعض المهن والتخصصات إلا إن أنظمة التعليم والتدريب مازالت تقدم مخرجات في تخصصات ومجالات يعاني سوق العمل من التشبع منها مثل العلوم الإدارية والمالية والإنسانية والطبيعية .

٥- رغم معانات مؤسسات القطاع العام فما زال يعول عليها لتوظيف الخريجين وإدارة المشروعات والمؤسسات والمنشات الاقتصادية التي أصبحت عبئا ثقيلا عليه .

٦- عدم وضع الخطط والسياسات وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تمويل برامج ونشاطات التعليم والتدريب رغم إمكانياته المادية ، إضافة إلي مشاركته في التدريب الميداني والتطبيقي للطلاب أثناء الدراسة مما يخفف من العبء على القطاع العام ويمكن الطلاب من الانفتاح على عالم العمل والإنتاج وزيادة استيعابهم للمهن المختلفة

٧- الاعتماد على المورد النفطي خلال السنوات الماضية أدى إلى تدهور التنمية الاقتصادية الإنتاجية وانعدام مشاريعها ، وتذبذب أسعاره اثر بشكل سلبي على تنفيذ خطط التنمية المستهدفة .

٨- التزايد الملحوظ في نسبة عدد السكان في سن الشباب أدى إلى نمو كبير في إعداد الطلاب في مراحل التعليم والتدريب مما استدعي متطلبات مضاعفة من مؤسسات التعليم والتدريب وتسبب ذلك في تدني مستوي خريجيه وتراجع إمكانياته وفعالياته وأدائه .

٩- تزايد الطلب على التعليم الجامعي بسبب النظرة التقليدية للمجتمع الذي مازال يفخر ويتباهى اجتماعيا بنيل أبنائه للشهادة الجامعية ، رغم إن مناهجه الأكاديمية وأساليب تطبيقها التقليدية أدت إلى تكرس خريجيه في الوظائف الإدارية والمكتبية بقطاعات ومؤسسات الدولة وهجر المهن اليدوية والإنتاجية .

١٠- نظرا لأن مؤسسات العمل الخاصة ومواقع الإنتاج والتشغيل ذات قدرة أكثر على تبني التقنيات الحديثة واستيعاب التكنولوجيا المستحدثة ، فقد زادت الفجوة بين متطلباتها وبين كفاءة مخرجات التعليم والتدريب الذي يعاني من بطء في التغيير والتطوير في مناهجه وأساليب تطبيقها واستخدام التقنيات التعليمية والتدريبية المتطورة .

١١- عدم التخطيط والمرونة في تنقل وتوزيع القوى العاملة في مواقع العمل المختلفة تسبب في إيجاد عجز ونقص في بعض المهن في مناطق مع توفر فائض وزيادة في مناطق أخرى .

ورغم كل تلك السلبيات والصعوبات وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل إلا ان الدولة الليبية تسعى حاليا بجهود جادة على توثيق هذه العلاقة ودعم الطرفين لزيادة التعاون بينهما وليتمكن كل طرف من أداء مهامه بكفاءة وجدارة للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة التي تحقق رفاهية الفرد والمجتمع .

وسيتم خلال هذه الدراسة استعراض تلك الجهود ومقوماتها الايجابية .

ج- التوجيه والإرشاد المهني :-

مازال ينظر إلى التوجيه والإرشاد على انه عملية تفتيش على المعلم والمدرب لضبط قصوره وأخطائه ومعاقبته عليها ، بينما أهداف وأهمية التوجيه والإرشاد والإشراف التربوي تتجاوز بسمو هذه النظرة المتخلفة ، وتتجسد أهمية التوجيه والإرشاد في جميع مراحل الفرد ، حيث يستطيع نظام الإرشاد والتوجيه الناجح أن يزود طلاب مراحل التعليم الأساسية بالمعلومات والبيانات اللازمة عن سوق العمل والمهن المتاحة ويساعدهم

على تحديد قدراتهم وميولهم واختياراتهم ، كما يتولى تقييم العملية التعليمية والتدريبية من خلال الإشراف التربوي على المعلم والمدرب والطالب والمسئول الإداري لتحديد المؤشرات السلبية للتنبيه عنها ووضع الأسس والجهود لتفاديها ، والمؤشرات الايجابية لدعمها وتقويتها وتطويرها ، ويستمر التوجيه والإرشاد المهنى في مراحل ما قبل الالتحاق بالعمل وأثناء الخدمة . كما يستهدف التوجيه والإرشاد الناجح مسئولي تخطيط والتنفيذ وأولياء الأمور .

وفي ظل التطورات السريعة للمعلومات والتقنيات وبالتالي التغير المستمر للوظائف والمهن مع قصور التعليم والتدريب التقني والمهني عن مجارات هذا التسارع ، فإن الحاجة إلى التوجيه والإرشاد المهني أصبحت أكثر أهمية وجدية لربط برامج التعليم والتدريب بمتطلبات سوق العمل المتجددة .

وفي الدولة الليبية– كما في معظم الدول العربية – مازال التوجيه والإرشاد المهني عاجزا عن أداء مهامه وتحقيق أهدافه ، ومازال تأثيره محدودا ومتواضعا وذلك لعدة عوامل سلبية من أهمها :–

١– عدم دقة ووضوح التشريعات المنظمة لعلاقة الموجه والمرشد المهني والمشرف التربوي بمراحل التعليم والتدريب المختلفة وصلاحياته ومهامه ومسؤولياته .

٢– عدم كفاءة معظم العناصر التي تعمل بمجال التوجيه والإرشاد المهني من حيث مؤهلاتهم العلمية والعملية ، إضافة إلى النقص الكمي في إعدادهم .

٣– قلة الدورات التدريبية التنشيطية الموجهة للموجهين والمرشدين لربطهم بالأساليب والوسائل الجديدة في مجالاتهم .

٤– عدم توفر قواعد للبيانات والمعلومات عن مجالات سوق العمل والمهن المستحدثة لربطها ببرامج التعليم والتدريب ودراسة مدى ملائمتهما لبعضهما .

٥– نقص الموارد المالية والإدارية التي تساعد الموجه والمرشد المهني على أداء مهامه .

٦– ضعف التوعية الإعلامية بأهمية التوجيه والإرشاد لجميع الأفراد من طلاب بالمراحل المختلفة ومعلمين ومدربين ومسئولي التخطيط والإدارة وأولياء الأمور.(٨٦ ، ١٢)

د- المتابعة والتقييم :-

إن عملية المتابعة والتقييم المثلى لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني يجب أن تكون جزءا من عملية متابعة وتقييم شاملة لما قبل التعليم والتدريب من سياسات وإستراتيجيات وخطط ومدخلات ، إلى تقييم لعناصر العملية التعليمية والتدريبية من مؤسسات ومناهج وأعضاء هيئة التدريس والتدريب إلى أساليب التطبيق وأساليب التقييم والتوجيه والإرشاد وتوفر المواد الخام والتجهيزات ووسائل الإيضاح ، إلى متابعة وتقييم لما بعد التخرج من حيث مدى ملائمة مستوي وكفاءة المتخرجين لمتطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي ومدى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية .(٣٤ ، ١٠)

ورغم إن الدولة الليبية لم تغفل عمليات المتابعة والتقييم لكل تلك المراحل إلا أنها تتم بصورة متقطعة وغير مترابطة وبأسلوب متواضع تقليدي لا يتمشى مع الأساليب المتطورة في هذا المجال ، ومن أهم المشاكل والصعوبات التي واجهت برامج المتابعة والتقييم ما يلي :-

١- لا تتم برامج التقييم لمراحل التعليم العام والتدريب التقني والمهني بمستوياتها المختلفة بصورة مترابطة باعتبارها حلقات في سلسلة واحدة

٢- عدم توفر البيانات والمعلومات وعدم دقتها إن وجدت مما يؤدي إلى عدم مصداقية نتائج التقييم والمتابعة

٣- تتم عمليات المتابعة والتقييم للأوضاع الحالية فقط دون الوضع في الاعتبار المعايير المستقبلية المطلوبة من برامج التعليم والتدريب ومن سوق العمل المتغير

٤- عدم إشراك أرباب العمل ومسئولي مواقع الإنتاج في عملية التقييم لمخرجات برامج التعليم والتدريب للاستفادة من بيانات ومعلومات التغذية الراجعة من سوق العمل لإعادة تطوير العملية التعليمية والتدريبية وعناصرها المختلفة

٥- عدم كفاءة مسئولي المتابعة والتقييم وعدم قدرتهم على استخدام الوسائل الحديثة لذلك مثل قواعد المعلومات والحاسوب وشبكات المعلومات

توصيات للإصلاح والتطوير:

١- تعديل سياسات واستراتيجيات التعليم والتدريب التقني والمهني وفقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية الشاملة .

٢- رسم السياسات بمشاركة الشركاء الاجتماعين ومساهمتهم في صياغة الأهداف والخطط والبرامج والمجالات التقنية والمهنية المطلوبة بمواقع الإنتاج وسوق العمل

٣- ضرورة وضع الأسس والاستراتيجيات بناء على الدراسات الإستشرافية لتطورات سوق العمل والإنتاج المستقبلية

٤- تعديل إطارات المؤهلات التقنية والمهنية والمهارات بما يتناسب مع الطلب ويتجاوب مع التغيرات التكنولوجية المتجددة والنمو الاقتصادي المتوقع

٥- خلق أنظمة تعليم وتدريب مرنة ومتعددة تسمح بالترابط الأفقي والرأسي داخل تلك الأنظمة وبين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل

المراجع

١ –آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمي في ليبيا ، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية ، ٢٠٠٦م .

٢ – التقرير الوطني لليبيا ، ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التوصيات المشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني ، إعداد/ م. عواطف عبد الغني البشتي ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، صنعاء / ٢٠٠٤ م .

٣ – التقرير الوطني للتنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٢م .

٤– الكتاب الإحصائي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠١٠ م .

٥– المسح الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ م .

٦– النتائج النهائية لحصر القوى العاملة ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، ليبيا ،٢٠١٠ م.

٧– تطور التعليم في ليبيا ، التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي ، الدورة ٤٦ ، جنيف ، ٢٠٠١ م.

٨– تطور التعليم في ليبيا ، التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي ،الدورة ٤٧ ، جنيف، ٢٠٠٤م

٩– ثلاثون عاماً من أجل بناء الإنسان ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، ٢٠٠٠م .

١٠– دور التقييم والمتابعة في مجال التدريب المهني في ظل العولمة ، نبيل مرزوق ، للمؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، تونس ، ٢٠٠٢.

١١ – مجلة الجامعي (٥٠ عاماً) ، عدد خاص عن التعليم العالي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، ربيع ٢٠٠٥ م .

١٢ – مجلة القوى العاملة ، وزارة القوى العاملة والتدريب والتشغيل، العدد الأول ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٥ م .

١٣ – مؤشرات إحصائية حول التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ،٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م .

View publication stats